

العملات المشفرة وعلاقتها بالسياسات النقدية والمالية Cryptocurrencies and their relationship to monetary and financial policies

صباح حسن عبد العكيلي

قسم المالية و المصرفية، كلية الامام الكاظم للعلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق، sabah_al_61@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/03 تاريخ القبول: 2025/05/08 تاريخ النشر: 2025/07/01

الملخص:

تتناول هذه الورقة العملات الافتراضية المشفرة وعلاقتها بالسياسات النقدية والمالية، الغرض من البحث هو تحديد موقف السياستين النقدية والمالية من هذه العملات والتعرف على خصائصها التي تميزها عن النقود الرقمية فضلا عن موقف بعض الدول والمنظمات الدولية من هذه العملات . مشكلة البحث فقد تم تحديدها في سؤال عام وهو (هل هناك علاقة بين العملات المشفرة واصحاب السياسات النقدية والمالية) . واستند البحث على فرضية رئيسية مفادها بانه توجد علاقة بين العملات المشفرة والسياسات النقدية المالية . وقد عمد البحث الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأدبيات المتعلقة بمصطلح العملة المشفرة بما في ذلك الكتب والمجلات والتقارير والأبحاث، بما يتناسب مع علاقتها بالسياسات النقدية والمالية، وظهرت نتائج البحث صحة الفرضيات ومفادها (توجد علاقة بين العملات المشفرة والسياسات النقدية والمالية) كما توصل الباحث الى تحقيق جميع اهدافه وهي تحديد موقف اصحاب السياسات النقدية والمالية من العملات المشفرة والتعرف على خصائصها التي تميزها عن النقود الرقمية اضافة الى موقف بعض الدول والمنظمات الدولية من هذه العملات، كما تمخض عن البحث جملة من التوصيات اهمها هو التوقف عن محاربة العملات المشفرة من قبل جميع الجهات الرسمية لأنها ابتكار مهم وبارز في التكنولوجيا المالية وبالتالي عدم مقاومة أو معارضة انتشار هذه العملات .

الكلمات الرئيسية: العملات الافتراضية المشفرة، السياسات النقدية والمالية، النقود الرقمية

Abstract:

This research examines crypto-virtual currencies and their relationship with monetary and fiscal policies. The research aims to determine the dependence

¹ المؤلف المرسل: صباح حسن عبد العكيلي، الإيميل: sabah_al_61@yahoo.com

of monetary and financial policies on these currencies and to identify their characteristics that distinguish them from digital money, as well as the position of some countries and international organizations on these currencies. The research problem is defined in a general question which (Is there a relationship between cryptocurrencies and those with monetary and financial policies). The research was based on the main hypothesis that there is a relationship between cryptocurrencies and monetary and financial policies. The research used the descriptive analytical method to analyze the literature related to the term cryptocurrency, including books, magazines, reports, and research, in accordance with its relationship to monetary and financial policies .The research results showed the validity of the hypotheses, which are (there is a relationship between cryptocurrencies and monetary and financial policies).The researcher also achieved all his goals, which are to determine the position of monetary and financial policy holders on cryptocurrencies and identify their characteristics that distinguish them from digital money, in addition to the position of some countries and international organizations on these currencies. Currencies .The research also resulted in a number of recommendations, the most important of which is to stop fighting cryptocurrencies by all official authorities because they are an important and prominent innovation in financial technology and thus not to resist or oppose the spread of these currencies.

.Keywords: cryptocurrencies, monetary and fiscal policies, digital money

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تطوراً سريعاً في عالم التكنولوجيا، والثورة الرقمية المالية، واتجاهات الخدمات المصرفية المالية، والأدوات النقدية الجديدة التي تناسب تطور المجتمع وانتشار الإنترنت . وكما شهد النظام النقدي العالمي تطورات جذرية في السنوات الماضية وبرزها ظهور العملات الافتراضية المشفرة والتي تعتبر البتكوين أبرزها والأكثر شهرة وانتشاراً . ورغم ما أثارته هذه العملة من مخاوف عالمية نظراً للتقلبات الشديدة في قيمتها علاوة على وجود المخاطر المرتبطة بها . إلا إنها بدأت تحوز تدريجياً على ثقة المتعاملين داخل شبكة الانترنت نظراً لما تحظى به من لامركزية وانسيابية في إصدارها وتداولها إضافة الى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة ويسر . وعلى صعيد الساحة الإقليمية لازال استخدام العملات الافتراضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا محدوداً، ويعود السبب في غياب الدعم من قبل البنوك المركزية في الإقليم ... وتواجه العملات المشفرة تحديات كثيرة مثل استخدامها في تمويل العمليات الإرهابية والاتجار بالسلع غير المشروعة، فضلاً عن المشاكل القانونية والتنظيمية التي تؤثر على اقتصاديات البلدان واستقرارها المالي والمصرفي .

أولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث: يمثل ظهور العملات المشفرة وما أثارته من مخاوف عالمية لأسباب تتعلق بالتقلبات الشديدة في قيمتها فضلاً عن وجود العديد من المخاطر المرتبطة بها الا إنها بدأت تكسب بشكل تدريجي ثقة بعض المتعاملين داخل شبكة الانترنت نظراً لما تحظى به من لا مركزية وانسيابية في تداولها وإصدارها، الا انه كان لاستخدام تلك العملات معارضون من قبل السلطات النقدية والمالية والمنظمات الدولية وبعض دول العالم التي كان لها رأي صريح وواضح إزاء استخدام تلك العملات من عدمه، وهنا بالإمكان تحديد المشكلة في سؤال عام وهو (هل هناك علاقة بين العملات المشفرة وأصحاب السياسات النقدية والمالية) (وينبثق منها تساؤلات فرعية هي:

أ- ما هو مفهوم العملات الافتراضية المشفرة ؟

ب- هل هناك تأثير للعملات المشفرة على أداء السياسة النقدية ؟

ب- هل هناك تأثير للعملات المشفرة على أداء السياسة المالية ؟

ج- هل تتمتع العملات الافتراضية المشفرة بخصائص تختلف عن النقود الرقمية ؟

د- هل هناك معارضون ومؤيدون من قبل أصحاب السياسات النقدية والمالية الحكومية والقطاعات المصرفية التقليدية والمنظمات الدولية حول استخدام العملات المشفرة ؟

2-أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

أ- تحديد موقف أصحاب السياسات النقدية والمالية من العملات المشفرة .

ب- التعرف على تأثير استخدام تلك العملات على السياستين النقدية والمالية .

ج- التعرف على خصائصها التي تميزها عن العملات القانونية الجاذبة للعديد من المستثمرين.

د- موقف بعض الدول والمنظمات الدولية المعارضة والمؤيدة لاستخدام هذه العملات.

3- فرضية البحث: من اجل تحقيق أهداف البحث فقد اعتمد البحث على مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية وعلى النحو الآتي:

1- الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة بين العملات المشفرة وأصحاب السياسات النقدية والمالية وقد انبثقت منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- يوجد تأثير للعملات المشفرة على السياسة النقدية

ب- يوجد تأثير للعملات المشفرة على السياسية المالية

ج- وجود خصائص للعملات المشفرة تختلف عن النقود الرقمية .

د-يوجد معارضون ومؤيدون من قبل أصحاب السياسات النقدية والمالية الحكومية والقطاعات المصرفية التقليدية والمنظمات الدولية حول استخدام العملات المشفرة .

4- أهمية البحث: وتكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على:

- أ- خصائصها وطبيعتها لتوضيح حقيقتها وتعزيز وعي الناس بها.
- ب- الاعتراف بأن العملات المشفرة هي خوارزميات مشفرة تم استخدامها كأدوات للتبادل بدلاً من العملات القانونية.

ج- تحديد أنها غير ملموسة وليس لها وجود مادي وبالتالي تجعلها مشبوهة لدى كثير من الناس.

5- منهجية البحث: ونظرا لطبيعة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الأدبيات المتعلقة بمصطلح العملة المشفرة، بما في ذلك الكتب والمجلات والتقارير والأبحاث، بما يتناسب مع علاقتها بالسلطات المالية والنقدية .

ثانيا: الإطار المفاهيمي للعملات الافتراضية المشفرة

1- مفهوم العملات المشفرة: تعتبر العملة الرقمية هي المظلة الرئيسية التي تضم جميع أشكال العملات الأخرى سواء أكانت نقود الكترونية او عملات رقمية قانونية (رسمية) او عملات افتراضية مشفرة وبالتالي يمكن القول بان العملات الافتراضية هي احدى أشكال العملات الرقمية . اذ ان انتشار هذه العملات عبر الانترنت كان كبيرا اذ ما علمنا ان حجم التجارة الالكترونية قد وصلت مبيعاته الى (29) ترليون دولار في العام 2020 مقارنة مع (4) ترليون دولار فقط في العام 2019 ، في حين بلغ المتسوقين حوالي (1.3) مليار شخص بما يشكل عددا كبيرا من سكان العالم (عبد الحليم، 2020، ص51)، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد للعملات الافتراضية المشفرة الا ان العديد من المنظمات الدولية والبنوك المركزية قامت بتعريفها وبرزها ما يلي:

أ- سلطة البنوك الاوربية (EBA): " تمثيل رقمي للقيمة والتي لا تصدر عن بنك مركزي او سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، ولكن يتم قبولها من قبل الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين كوسيلة للتبادل ولكن يمكن نقلها او تخزينها او الاتجار بها إلكترونياً " .

ب- البنك المركزي الأوربي (ECB): نوع من العملات الرقمية غير المنظمة والتي عادة ما يصدرها ويتحكم بها مطوروها، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي موحد.

ج- مجموعة العمل المالي (FATF) : تمثيل رقمي والتي يمكن تداولها إلكترونياً او رقمياً وتعمل كوسيلة للتبادل ووحدة الحساب ومخزن للقيمة ولا يوجد لها أساس قانوني للدولة ولا تصدر بضمانة أي دولة من الدول، وتختلف عن العملة القانونية لبلد ما بعدم وجود الغطاء القانوني .

د- بنك التسويات الدولية أيضاً حدد خصائص العملة المشفرة على النحو التالي:

أ - هي الأصول التي يتم تقييمها على أساس مبدأ العرض والطلب وتختلف عن النقود الإلكترونية، ولا تدعمها أي جهة تنظيمية.

ب- يتم نقل قيمتها إلكترونياً من شخص لآخر بثقة شبه مؤكدة بين جميع الأطراف والوسطاء

ج- لا يتم إدارتها من قبل أي كيان أو كيان معروف معين.

2- أنواع العملات المشفرة: ظهر عدد من العملات المشفرة في السنوات القليلة الماضية على الإنترنت وكان انتشارها بشكل سريع على مستوى العالم حيث وصل أجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة المتداولة حوالي 1 ترليون و400 مليار دولار أمريكي وتستأثر حالياً العملات الافتراضية كالبتكوين 45% من القيمة السوقية للأصول الافتراضية المشفرة المتداولة حول العالم برأس مال سوقي يبلغ 600 مليار دولار أمريكي (داليا إبراهيم، 2021) . وإما أنواعها فتوجد عشرات الأنواع من العملات الافتراضية وتتحدد أهمية كل عملة حسب عدد المستخدمين وبنية كل شبكته والمواقع التي يتم مبادلتها فيها وابرزها ماييلي: (أمن عز الدين، 2018، ص2)

أ- **البتكوين (Bitcoin):** يعود ظهورها الى عام 2008 عندما أطلق ساتوشي ناكاموتو ورقته البحثية (APeer To Peer Electronic cash System) التي دعا فيها الى إنشاء عملة لا مركزية يتم تبادلها بين النظراء دون الحاجة الى وسيط للتبادل ويتم إنشاؤها من خلال عملية تسمى التعدين، حيث يقوم المعدنون باستخدام تجهيزاتهم الحاسوبية للتحقق من المعاملات (من خلال حل معادلات وخوارزميات معقدة) ويتم مكافأتهم من خلال عدد محدود من قطع البتكوين والعدد الإجمالي الذي يمكن إنتاجه من قطع البتكوين كان محدد منذ بداية إطلاق العملة، فقد تم تحديده (21) مليون قطعة ولايمكن إنتاج أكثر من ذلك .

ب- **لايتكوين (Litecoin):** وهي ثاني العملات الافتراضية بعد البتكوين، وتم إطلاقها في تشرين الأول من عام 2011 وبرنامجها كبرنامج البتكوين مفتوح المصدر، الا ان هناك اختلافين رئيسيين بين كلتا العملتين الأول يتمثل في سرعة المعاملات كون المعاملات في الاليتكوين تتم بشكل أسرع من البتكوين حيث يستغرق الوقت اللازم لإنشاء كتلة من البتكوين حوالي عشرة دقائق في حين يبلغ متوسط إنشاء كتلة من الاليتكوين

حوالي الدقيقة الواحدة ويتمثل الاختلاف الثاني بالحد الأقصى لعرض العملة، حيث يبلغ عدد القطع الكلي الذي سيتم إصداره من اللاتكوين هي (84) مليون قطعة في حين يبلغ الحد الأقصى من البتكوين حوالي (21) مليون قطعة .

وبعد استعراض أبرز العملات الافتراضية المشفرة في العالم إضافة إلى عمليتي الريبل والايثيريوم والذي يتجاوز عددها (2000) عملة، ولكن لإغراض الدراسة تم التركيز على أهم العملات المشفرة تداولاً وقبولاً في العالم .

3- مقارنة بين خصائص العملات المشفرة والعملات الرقمية: تمثل العملات المشفرة شكلاً من أشكال النقود الإلكترونية المتوفرة في العالم الافتراضي، وهناك من يعتبر العملات المشفرة نوعاً جديداً من إفرازات الثورة الرقمية. يتم إنتاجها من خلال برامج الكمبيوتر ثم يتم تخزينها في محافظ إلكترونية. (حداد وبريمز، 2021) . حددت المفوضية الأوروبية النقود الإلكترونية: (وتمثل المخزون النقدي الإلكتروني بوسائل إلكترونية مثل ذاكرة البطاقة أو الكمبيوتر، ويتم قبولها كوسيلة للدفع من قبل أشخاص آخرين غير المؤسسة المصدرة)، (موسوي وشمري، 2014)، وبالتالي أصبحت النقود الإلكترونية متاحة للمستخدمين لاستخدامها كبديل للنقود الورقية، إن ربط تعريف النقود الرقمية بمصدر العملات المشفرة يستبعد من كونها نقوداً مجرد أنها لا تصدر عن جهة إصدار النقود الرقمية حتى لو كانت تشكل قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً وإجراء معاملات الدفع المقبولة من قبل شخص طبيعي أو شخص اعتباري يختلف عن جهة إصدار النقود الرقمية (2017، Glyn Davis). بل يُنظر إلى العملة المشفرة على أنها سلعة وليست عملة قانونية بحته طالما أنها لا تصدرها السلطة النقدية المركزية للحكومة، وليست عملة قانونية وليست وسيلة إلزامية لسداد الديون. (زين ومحمد، 2020 ص:1) وهي سلعة يتم الحصول عليها عن طريق التعدين، مع الأخذ في الاعتبار قاعدة المعادن كسلع وليست نقوداً، وأن سبب ظهورها يرجع إلى التغيرات التكنولوجية الحديثة التي أثرت على تسريع التحول نحو المدفوعات الرقمية ونقل الأعمال عبر الإنترنت (مركز المعلومات المصري، 2021) وهذا ما نلاحظه اليوم حيث يقدر خبراء الاقتصاد أن 8% فقط من عملات العالم هي أموال حقيقية والباقي موجود فقط في محركات الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لذا فإن معظم الناس يكسبون وينفقون الأموال دون لمسها . وفيما يلي مزايا كل من العملات المشفرة والعملات الرقمية والتي تشكل نقاط اختلاف بينهما وكما في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) يوضح اهم خصائص المقارنة العملات الرقمية والعملات المشفرة

أوجه المقارنة	العملات الرقمية	العملات المشفرة
حدود قيمتها النقدية .	قيمتها النقدية محددة .	ليس لها قيمة نقدية محددة بل انها عملة افتراضية وتعتمد قيمتها على العملات القانونية الأخرى
الغطاء النقدي القانوني.	يتمتع بغطاء نقدي قانوني ومخزن للأموال ومن ثم يتم تحويلها الكترونيا .	ليس له غطاء قانوني .
مركزية الإنتاج (الإصدار)	يتم إنتاجها مركزيا وتمليكها بعد إنتاجها .	لا توجد مركزية في إنتاجها .
مخزن الأموال .	يتم تخزين الأموال بوسائل إلكترونية حيث يتم شحن القيمة النقدية بنفس الوسائل التي يتم بها شحن البطاقات او المحافظ الالكترونية .	يتم تخزين الأموال عن طريقة التعدين والخوارزميات .
مركزية السلطة النقية	تسيطر وتشرف عليها سلطة نقدية مركزية رسمية مسئولة عن عملية التسوية والمقاصة بين الأطراف المعروفة في السلطة .	ويتم تبادلها دون سيطرة سلطة مركزية ودون معرفة طرفي العلاقة وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة دون معرفة بين الطرفين ودون وسيط .
العلاقة بين المصدر والزبون (المستهلك)	العلاقة تكون تعاقدية بين مصدر النقود الالكترونية والزبون	تعتمد على عدم الكشف عن الهوية، أي عدم معرفة الأطراف، ويعتمد على السرية
الوفاء بالالتزامات	النقود الإلكترونية هي إحدى وسائل الدفع الإلكتروني وهي صالحة للوفاء لأغراض مختلفة .	غير صالحة للوفاء لجميع الالتزامات، ولكنها تستخدم لشراء سلع وخدمات معينة ولا تحظى بثقة الأفراد أو حتى الدول .
القبول	مقبولة من جميع الأفراد والمؤسسات .	غير مقبولة من جميع الأفراد والمؤسسات وحتى الدول .

المصدر: البيانات المأخوذة من البحث افتراضي الموسوم(العملات المشفرة وتأثيرها على المعاملات، مجلة

الشريعة والقانون، طنطا . <https://mq.journals.ekb.eg/article>

ثالثاً- علاقة العملات المشفرة وتأثيرها على السياسات النقدية والمالية

تتقلب مواقف السلطات المالية والنقدية في دول العالم حسب المخاطر التي تواجهها من خلال استخدامها العملات المشفرة، إذ أن معظم الدول تراقب باهتمام كبير تطورها ومواقف الدول المستخدمة لتلك العملات . ورغم كل هذا الاهتمام، تظل العملات المشفرة خارجة عن سيطرة السلطات النقدية والمالية . وفيما يلي سنرى علاقة العملات المشفرة بالسياستين النقدية والمالية وتأثير تلك العملات فيهما وهي كالتالي:

١- علاقة العملات المشفرة وتأثيرها على السياسة النقدية:

السياسة النقدية وهي مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم بالمعروض النقدي والطلب عليه من خلال استخدام أدواتها المتضمنة عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، وتعد السياسة النقدية مرتكز أساسي في تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية المصممة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسعري ، إذ تستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية للسيطرة على معدلات التضخم (زيادة عامة في الأسعار) او الانكماش (انخفاض عام بالأسعار)، وان الحفاظ على معدلات تضخم منخفض وثابت أمر بالغ الأهمية للاستقرار الاقتصادي فضلاً عن إدارة السيولة .وان واحد من أهم الأهداف الرئيسية للبنك المركزي هو ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة ويكون البنك المركزي مسؤولاً عنها فضلاً عن العديد من الأهداف التي يسعى الى تحقيقها ابرزها الحفاظ على استقرار الأسعار، تنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسة أسعار الصرف، إدارة الاحتياطيات الأجنبية، إصدار العملة، تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي مستقر، المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي . تتأثر البنوك المركزية باستخدام العملات الافتراضية المشفرة إذ أن في حال زيادة الطلب عليها يؤدي ذلك الى سهولة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة التي تؤثر على سوق النقد الأجنبي، وبالتالي الحد من قدرة السلطات النقدية على تطبيق سياساتها النقدية بكفاءة ومن ثم يخلق مخاطر على الاستقرار المالي وعلى حماية المستهلكين، وإن انتشار العملات المشفرة قد يقوض قدرة البنك المركزي على إدارة ومراقبة السياسة النقدية وأدواتها، وبالتالي إضعاف تحكمها في المعروض النقدي وحجم العملة المصدرة وحجم الائتمان من خلال إضعاف سيطرتها في أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها لتوجيه الاقتصاد، مما يعكس عن ذلك آثاراً سلبية على القطاع المالي والمصرفي لكونه سينهي دور الوساطة المالية الذي تلعبه المؤسسات المالية والمصرفية الواقعة تحت إدارة السلطة النقدية. وبالتالي من المتوقع أن تفقد العملات القانونية قيمتها تدريجياً لصالح العملات المشفرة، الأمر الذي يخلق ردة فعل معارضي العملات المشفرة والمتمثلة بالحكومات والبنوك المركزية في معظم أنحاء العالم ومن ثم يجعل السلطات النقدية القيام بإصدار تميمات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة

لإشرافها على حضر التعامل بهذه العملات بأي شكل سواء أكان القيام باستبدالها بعملات أخرى أو فتح حسابات للعملاء بها أو إرسال واستقبال التحويلات لغرض بيعها أو شرائها لكونها غير قانونية . ان غياب الغطاء القانوني للعملات المشفرة جعل العديد من البنوك المركزية تقف موقف المنتظر والمراقب لما سيؤول إليه مصير هذه العملات . وان تحظر التعامل بهذه العملات والتداول بها، وان تعيد التفكير جلياً بإيجاد طريقة مناسبة للاستفادة من الفرص التي تطرحها هذه العملات خصوصاً بعد انتشار العملات الافتراضية المشفرة مثل البيتكوين نظراً لما توفره هذه العملات من مزايا عديدة مرتبطة بالدفع الفوري وإلغاء المركزية والوساطة بين الأطراف . وفيما يلي ابرز الآثار المترتبة للعملات المشفرة على السياسة النقدية للبنك المركزي من خلال تأثيرها على أدواتها وأهدافها وهي كالتالي:

- 1- التأثير على احتكار البنك المركزي لوظيفة الإصدار، وبسبب دخول العملات المشفرة وما يسبب خلل في تحكمه بالكتلة النقدية في جانبي العرض أو الطلب نتيجة ما تسببه العملات المشفرة في زيادة عرض النقود .
- 2- تراجع دور البنك المركزي كبنك البنوك .
- 3- التأثير على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان .
- 4- تأثير العملة المشفرة على أدوات السياسة النقدية كعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإجمالي وعمليات إعادة الخصم، فكلما كان التعامل بالعملات المشفرة كبيراً انخفضت حاجة الأفراد للنقود القانونية مما يزيد فوائض السيولة لدى البنوك التجارية.
- 5- تأثيرها على قدرة الجهاز المصرفي على توليد النقود، لان العملات المشفرة يتم نقلها من مالك لآخر ومن محفظة لأخرى .

2- علاقة العملات المشفرة وتأثيرها على السياسة المالية

السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطة المالية متمثلة بوزارة المالية للتحكم بأدواتها وهي الإيرادات والنفقات العامة للدولة، وتؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في تحريك النشاط الاقتصادي لأي بلد وذلك عبر أداة الموازنة العامة . وتعد الموازنة العامة منهج الحكومة المالي لسنة قادمة يتضمن تقديرات المصروفات والإيرادات الحكومية لتسيير فعاليات الحكومة وبلوغ مقاصدها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اذ يجري تحضيرها من قبل السلطة التنفيذية وتصبح قابلة للتنفيذ بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية . وتشتمل مصادر الإيرادات العامة على الرسوم والضرائب والدومين العقاري والصادرات في حين تشتمل النفقات العامة على النفقات التشغيلية والاستثمارية . ووزارة المالية مسؤولة عن إدارة حوالات الخزينة خارج الميزان المدفوعات وأهمها الميزات التجاري الخاص

بالمصادرات والواردات والذي يمثل القطاع الخارجي والذي يشكل المرآة العاكسة لاقتصاد الى بلد . وتتأثر السلطات المالية باستخدام العملات الافتراضية المشفرة لكونها غير مستقرة بطبيعتها الا انه في الوقت الحاضر قد لا تعرض الاستقرار المالي للخطر نظرا لارتباطها المحدود بالاقتصاد الحقيقي، وانخفاض حجم العملات الافتراضية المتداولة إضافة الضعف في سعة القبول للمستخدمين لها، ويظهر تأثير العملات المشفرة على السياسة المالية من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية، نظراً لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية التي تتم من دون وسيط مالي مما يزيد من فرص التهرب الضريبي ويعمق ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي . كذلك فان تأثير العملات المشفرة على السياسة المالية من خلال زيادة الطلب على تلك العملات سيؤدي ذلك الى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة ومن ثم سيؤدي ذلك الى انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي وبالتالي ظهور نقاط ضعف مالية نظامية تمس بمستوى الاستقرار المالي، أيضاً إن تأثير العملات المشفرة على السياسة المالية هو أنها ستضعف دور السلطة المالية في التحكم في متغيرات السياسة المالية، حيث ستكون هناك كتلة نقدية غير منضبطة، وأنشطة اقتصادية خارجة عن سيطرة أجهزة الدولة، وستكون هناك دخول وعوائد وأرباح غير خاضعة للضريبة مما قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة .

رابعاً: الدول والمنظمات الدولية المؤيدة والمعارضة للعملات المشفرة

يختلف سن التشريعات الوطنية في العديد من البلدان فيما يتعلق بمعاملات العملات المشفرة بين أولئك الذين يرفضون التجارة أو التجارة معهم وكل طرف لديه مبرر سواء كانوا مؤيدين أو معارضين، وفيما يلي أبرز الدول والمنظمات الدولية المعارضة والمؤيدة للعملات المشفرة (فريق الاستقرار المالي، 2019، ص30):

1- الدول المعارضة للعملات المشفرة:

أ- **سويسرا:** أوضح بنك التسويات الدولي BIS في سويسرا بان العملات الافتراضية خطرة وضارة وعديمة القيمة ووسيلة لانهيار الأصول، وان العملات الافتراضية تصبح بلا قيمة من خلال عمليات الغش او الاختراق الرقمي، وغالباً ما يتم التداول فيها عبر صناديق وهمية تؤدي بثروة المواطنين بعيداً عن قواعد التعامل الرسمية (حمزة عدنان، 2021) .

ب- **الدول العربية مثل قطر والجزائر والأردن ولبنان ومصر:** حيث أعلنت سلطاتها النقدية والمالية الرسمية عن حظر التعامل بالعملات المشفرة بأي شكل من الأشكال سواء كان على مستوى فتح الحسابات او إرسال التحويلات واستقبالها بغرض بيعها او شرائها.

2- الدول الداعمة للعمالات المشفرة:

أ- **السلفادور:** تعد السلفادور من دول العالم التي تعتمد البيتكوين كعملة قانونية والتي وافق الكونغرس على اعتماد البيتكوين كعملة رسمية وستكون مساوية للدولار الذي أصبح العملة الرسمية للدولة قبل 20 عاما. (صندوق النقد الدولي، 2021)

ب- **ألمانيا:** اعترفت ألمانيا رسميًا بالبيتكوين كنوع من النقود الافتراضية، وأعلنت الحكومة الألمانية أنها تستطيع فرض ضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالعمالات الافتراضية، مع إعفاء المعاملات الفردية من هذه الضرائب. (احمد محمد، 2014، ص52)

ج- **دولة الصين:** ويعد اليوان الرقمي خطوة تغيير ويتجاوز كونه وسيط للتبادل حيث تعتبره بكين الحصن الحصين ضد التعدي المحتمل للعمالات الافتراضية الأجنبية مثل عملة (Diem) من فيس بوك، وعازمة على ان تصبح أولى الاقتصاديات العظمى التي تطرح عملة افتراضية .

وبناء على ما تقدم يمكن الاستدلال على أن أغلب دول العالم ترفض اعتماد العمالات المشفرة للأسباب المذكورة في أعلاه ولأسباب أخرى، في حين نجد دولاً قليلة تحاول اعتماد أسباب قوتها التكنولوجية، واستغلال انعدام ممارسة الرقابة الدولية على هذه العمالات للتخلص من ديونها من خلال استغلال تقلبات العمالات المشفرة .

3- موقف المنظمات الدولية من العمالات المشفرة: وفيما يلي موقف بعض المنظمات الدولية من العمالات المشفرة :

أ- **صندوق النقد الدولي (IMF):** لم يتخذ صندوق النقد الدولي أي موقف مؤيد أو معارض للعمالات المشفرة، لكنه ناقش مزاياها وعيوبها وأشار إلى أنها تمثل تطوراً للتجارة الإلكترونية وهي سريعة وسهلة لإتمام المعاملات التجارية. ودعا صندوق النقد الدولي (IMF) الجهات المختصة إلى تنظيم ومراقبة عملها وبيان سلباتها وإيجابياتها والتعاون الدولي لسن التشريعات اللازمة لمكافحة مخاطرها.. وفقاً لمسح حديث شمل 74 دولة في عام 2020، فإن أكبر حاملي أو مستخدمي أصول العمالات المشفرة موجودون في الأسواق الناشئة. وحذر الصندوق من أن الاتجاه السريع نحو العمالات المشفرة يزيد من مخاطرها. وبافتراض أن الاعتماد على العمالات المشفرة أصبح هو الاتجاه السائد في اقتصاديات الأسواق الناشئة، فإن هذا سيسمح للمواطنين بالتخلي عن العملة المحلية. ويؤدي هذا إلى إضعاف قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسات النقدية، وزعزعة استقرار الاستقرار النقدي، وتفاقم مخاطرها على المستهلك. (خالد المشاوي، 2021)

ب- الاتحاد الأوروبي: في اجتماع عقد عام 2015، أصدرت السلطات المالية في الاتحاد الأوروبي قراراً بإصدار تشريع يؤكد حظر تداول العملات المشفرة بسبب استخدامها المتكرر في تمويل المنظمات الإرهابية، مما يمنع دول البنك المركزي الأوروبي من إصدار مثل هذه العملات.

ج- اليونيسيف: أصبحت اليونيسيف أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تتبنى العملات المشفرة وتستفيد منها من خلال انخفاض الرسوم والعمولات على تحويلات الأموال إلى الخارج أو من خلال الحصول على التمويل منها، فضلاً عن تمكين الجهات المانحة من معرفة كيفية صرف مساهماتها التمويلية لمختلف المبادرات. علاوة على ذلك، عندما تتلقى المنظمة تبرعاً بهذه العملات، فإنها لن تصرفها أو تحولها إلى عملة وطنية بل ستحتفظ بها على شكل أموال رقمية ترسلها لتمويل البرامج والعمليات التي تدعمها العملات المشفرة ومن ثم حفاظها على الشفافية بالنسبة للمانحين وضمان حصول المستفيدين في استخدام تلك العملات على نسبة أكبر من الأموال التقليدية .

ومن خلال ماتقدم يرى الباحث ان هناك اتجاهًا دولياً يرفض الاعتراف بالعملات المشفرة ولكن هذا لا يمنع من ظهورها مستقبلاً سواء بنفس الاسم أو أي اسم تتفق عليه الدول والمؤسسات المالية لان الخطوة الأولى هي الاعتراف الدولي بالعملة كنقد ومنحها قوة القانون لأداء الوظائف النقدية لها .

6- مناقشة وتحليل النتائج: بناء على ما سبق ذكره قد تم التوصل الى مجموعة من النتائج ابرزها مايلي:

1- تتأثر البنوك المركزية باستخدام العملات الافتراضية المشفرة اذ ان في حال زيادة الطلب عليها يؤدي ذلك الى سهولة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة التي تؤثر على سوق النقد الأجنبي، وبالتالي الحد من قدرة السلطات النقدية على تطبيق سياساتها النقدية بكفاءة ومن ثم يخلق مخاطر على الاستقرار المالي وعلى حماية المستهلكين .

2- يظهر تأثير العملات المشفرة على السياسة المالية من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية، نظراً لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية التي تتم من دون وسيط مالي مما يزيد من فرص التهرب الضريبي ويعمق ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

3- وجود خصائص للعملات الافتراضية المشفرة تميزها عن النقود الرقمية وابرز هذه الخصائص هو إن ربط تعريف النقود الرقمية بمصدر العملات المشفرة يستبعداها من كونها نقوداً لمجرد أنها لا تصدر عن جهة إصدار النقود الرقمية حتى لو كانت تشكل قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً وإجراء معاملات الدفع المقبولة من قبل شخص طبيعي أو شخص اعتباري يختلف عن جهة إصدار النقود الرقمية، بل يُنظر إلى العملة المشفرة على

أنها سلعة وليست عملة قانونية بحجة طالما أنها لا تصدرها السلطة النقدية المركزية للحكومة، وليست عملة قانونية وليست وسيلة إلزامية لسداد الديون .

4- ان هناك اتجاهًا دوليًا يرفض الاعتراف بالعملات المشفرة وغير مؤيد لاستخدامها لما تحمل في طياتها مخاطر كبيرة على الاستقرار المالي والاقتصادي، وهناك من يؤيد استخدامها وهو عدد محدود من الدول . وبناءً على ماتقدم يثبت البحث صحة الفرضية الرئيسية وكذلك صحة الفرضيات الفرعية ومفادها (وجود علاقة بين العملات المشفرة وأصحاب السياسات النقدية والمالية) وكذلك صحة الفرضية الفرعية ومفادها أ- وجود تأثير للعملات المشفرة على السياسات النقدية والمالية

ب- وجود خصائص للعملات المشفرة تختلف عن النقود الرقمية .

ج- يوجد معارضون ومؤيدون من قبل أصحاب السياسات النقدية والمالية الحكومية والقطاعات المصرفية التقليدية حول استخدام العملات المشفرة . كما ثبت البحث تحقق جميع الأهداف ومفادها :

أ- تم تحديد موقف أصحاب السياسات النقدية والمالية من العملات المشفرة .

ب- تم التعرف على تأثير استخدام تلك العملات على السياستين النقدية والمالية .

ج- التعرف على خصائصها التي تميزها عن العملات القانونية وأنها تجذب العديد من المستثمرين.

د- موقف بعض الدول والمنظمات الدولية المعارضة والمؤيدة لهذه العملات

7- التوصيات: في ضوء نتائج البحث نقترح مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

1- يجب على السلطات النقدية التعامل مع واقع العملات المشفرة بموضوعية وضمان بيئة مستقرة من القوانين واللوائح التي تنظم عملها ومحاولة إزالة كل السلبات المحيطة بها.

2 التوقف عن محاربة العملات المشفرة من قبل كافة الجهات الرسمية لأنها ابتكار مهم وبارز في التكنولوجيا المالية وبالتالي عدم مقاومة أو معارضة انتشار هذه العملات.

3 ضرورة التوعية بواقع العملات المشفرة وأهميتها وخصائصها بسبب الغموض المحيط بها وتوضيح طبيعتها وكيفية إصدارها والتعامل معها.

4- يمكن للسلطات النقدية التعامل مع العملات المشفرة كموجود استثماري أولاً ويمكن استخدامها كأداة للسياسة النقدية عند الحاجة لتحقيق بعض أهدافها ثانياً.

5- وضع قوانين تنظم وتحدد التعاملات بالعملات المشفرة رغم صعوبة ذلك، ويمكن اللجوء لوضع نصوص واتفاقيات قانونية دولية نظراً لصفة العالمية التي يتسم به هذا النوع من العملات

قائمة المراجع:

1. داليا إبراهيم، العملات الرقمية المشفرة .. ما بين الفرص والمخاطر، مركز دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء، مصر، (2021)، متاح علي رابط/ :2/11 سبتمبر 2021 تم الاطلاع في <https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/5905>
2. حداد، فريدة وقرعيس، عبد الحق "العملة الافتراضية في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، رقم 3، 2021.
3. الموسوي، خالد عيسى والشمري، إسرائ خضر مظلوم "النظام القانوني للنقود الإلكترونية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 22، رقم 2، 2014
4. زين، محمد جمال وجاسم، عبد الباسط " التكييف القانوني والتعامل مع العملة المشفرة (بيتكوين)" مجلة العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة بغداد، المجلد 25، رقم 2، 2020.
5. احمد محمد عصام الدين، عملة البتكوين، مجلة المصري، بنك السودان المركزي، الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء، العدد 73، سبتمبر 2014، ص 52 .
6. حمزة عدنان مشوفة، النقود الرقمية من منظور اقتصادي اسلامي البتكوين نموذجاً ، 2021، مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الاسلامية الاردن <https://www.aliaa.jo/Research.aspx?ResearchId=231>
- خالد المشاوي، تحذيرات من عدم صمود الاقتصادات الهشة أمام العملات، الرقمية ٢٠٢١، متاح علي رابط: <http://www.independentarabia.com/node/266086/%D8%A7%D9%82%D8%AA%>
7. - أيمن عز الدين ابو صلاح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية) دراسة حالة :دولة الامارات العربية المتحدة). (دبي)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، 2018، ص2
8. مركز دعم المعلومات والقرارات، مصر، " نمو العملة الرقمية في إطار التعاون الدولي" سلسلة الاتجاهات العالمية، السنة الثانية - العدد 16، 2021.
9. فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، صندوق النقد العربي- أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة .رقم 117، 2019، ص 30 .

10. صندوق النقد الدولي عن اعتماد السلفادور لـ "بيتكوين": لدينا مخاوف اقتصادية وقانونية، 2021، متاح على الرابط:

<https://arabic.sputniknews.com/news/20210611104921835%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82>

11. عبد الحليم شاهين، الخصائص الاقتصادية للبيتكوين "دراسة تحليلية" مجلة التنمية . (والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، 2، ص 51، 2021

12. Glyn Davis, Bitcoin: Currency but not money, Cryptocurrencies (as illustrated by Bitcoin) in the Electronic Money Directive and the Payment Services Directive in light of the European Court of Justice Hedqvist ruling on Bitcoin, faculty of law ,university, of oslo,2017
13. 14-Houben, R., and Snyers, A., (2018), "Cryptocurrency and Blockchain". European Parliament, Available at <http://www.eundroparl.europa.eu/cmsdata/150761/tax3%20study%20on%20cryptocurrencies%20a%20blockchai>
14. Financial Action Task Force (FATF), “Virtual Currencies – Key Definitions and Potential AML/CFT Risks”, June 2014, P4